ثانياً: مشكلات المعلومات Information Problems:

هناك افتراضين سلوكيين حول المورد البشري تنعكس على المبادلات فيما بين المشترين والبائعين في مكان محدد. أن السلوك الفرصي والافتراض العقلاني تعدُّ أسباب رئيسة لمشكلات المعلومات في المبادلات تلك (Cf.Dovma & Schreder,1992).

ويمكن وصف المشكلات والتي هي جذب الانتباه على الأقل في واحدة من الجوانب المتضمنة في إجراءات مبادلة المعلومات والتي لا تتقابل كإجراءات متعاقبة في مجالات الأقسام المتكاملة أو الفريدة للمعلومات والتي تتضمن واحدة أو أكثر من الأجزاء المتضمنة لها (Truijens,2001).

وهناك ثلاثة أنواع من مشكلات المعلومات تستطيع تمييزها، كما هو الحال في المشكلات المتسببة عن (Williamson,1975):

1- المعلومات في دور الاكتمال.

2- المعلومات غير المؤكدة.

3- المعلومات المؤثرة.

إن المشكلة في المعلومات غير الكاملة تتعلق بالافتراض السلوكي باتجاه العقلانية وتركز هذه المشكلة على مبادلة غير الممكنة بالحسبان لكل المخرجات الممكنة في رسم العقود غير المكتملة(Truijens,2001).

إن المشكلة في المعلومات غير المؤكدة وكما تبدو تكون ناجمة عن مشكلات اللغة ذات العلاقة بالتوجه العقلاني (Williamson,1975). وحتى في هذه الحال فإن المساهمة الملائمة للمتغيرات المسببة يمكن أن تكون محددة أو موحدة للمعلومات المكتملة والتي يمكن تجميعها. إذ أن التفسيرات المختلفة لهذه المعلومات يمكن لها أن تقود إلى علاقة غير مؤكدة للمخرجات لأحداث مؤكدة، وهذه مرة أخرى هو يسبب عقود غير مكتملة، أكثر من ذلك، إذا كان تفسير المشتري والبائع لمفهوم الصفقة (المبادلة) بشكل مختلف فهذا يمكن أن يقود إلى حالة من الصراع وتنشأ عنها تكاليف مبادلة (Truijens,2001).

إن المبادلة من خلال التوزيع المنتظم للمعلومات ولجميع الأجزاء هو موضوع يأخذ الأثر التجريبي للمعلومات وتطبيقها في الموقع الأمثل وهو قد يكون تطبيق خطر إلاّ أنه ليس فقط يتعلق بتطبيقه وإنما أيضاً يشتمل على الوسائط الاقتصادية (Arrow,1969;Williamson,1975).

وكذلك أضاف (Williamson,1975) ظرفين تحت نتائج المعلومات وفي تأثيرات المعلومات هي(Truijens,2001):

1- التكاليف العالية للوصول إلى المعلومات.

2- ميل الأقسام أو الأجزاء لاغتنام الفرص.

إن أثر المعلومات قد يسبب مشكلة في مجال تفحص وتحديد البيانات المختارة، كما هو الحال في الإعلان المختار والمفاجآت غير المتوقعة

(Cf.Arrow,1984). إن المعلومات المنتظمة أو المحددة من دون اغتنام الفرص قد تكون مدخلات ناشئة وقد تكون سبباً في إيجاد عقود غير مكتملة. على خلاف العكس من ذلك، عموماً، إذا كانت الفرص تدخل ضمن السلوكيات الشائعة للمبادلات كالمتعلق بالإنتاج واستعمال المعلومات هو ربما يكون موضوعاً يمثل الغرض الإستراتيجي (Ciborra,1993).

وهناك ثلاث مشكلات متعلقة بالمعلومات قد نوقشت بالتعاقب والتي يمكن بعضها بسبب عدم المقدرة على الملاحظة الناجمة عن عدم التأكد و/أو التعقيد والتي يمكن توضيحها بواسطة الأجزاء التي تتضمنها مبادلة الغرض الإستراتيجي (Truijens,2001).

ثالثاً: إستراتيجية المعلومات Information Strategy:

نظرية كلفة المبادلة لا تسمح لمشكلات المعلومات أن تحدث، ومنذ تحقيق هذه النظرية لهدفها بطرائق كفوءة لتنسيق المبادلات، مشكلات المعلومات وحلها لأنها تسبب زيادة تكاليف المبادلة، مثلاً الكفاءة الأقل، عموماً، ففي التطبيق العملي فإن مشكلات المعلومات هي أسس الميزة التنافسية لأغلب المنظمات، كما أنها شكل أساسي لإستراتيجياتها ونماذج الأعمال فيها، لذا فإن حل مشكلات المعلومات سوف يحقق هذه المزايا، ومن جانب آخر إذا كانت نظرية كلفة المبادلة بحصول هذه المشكلات فإنها قد حددت أسس الإستراتيجية وتعمل على بلورة مفهوم الإستراتيجية، وقد وافق (Williamson,1999) على نظرية تكلفة المبادلة لتفهم مفهوم الإستراتيجية. أن مفهوم إستراتيجية المعلومات يمكن أن يردم هذه الفجوة ويكون بمثابة رسالة أو رابط بين نظرية تكاليف المبادلة وفكر الإدارة الإستراتيجي.

وعلى وفق ذلك فإن نظرية الموارد للشركة قد تسمح لمشكلات المعلومات بأن تحصل في مفهوم الإستراتيجية، وأن هذه النظرية تحاول توضيح ما تقوم به بعض الشركات في مجال تأسيس مواقع للميزة التنافسية المناسبة ولذلك فهي تعمل وتتعلم العوائد الرئيسة التي من الممكن الحصول عليها (Truijens,2001).

إن وجهة النظر على وفق الموارد تعطي للشركة مزايا فريدة وفقاً لمواردها وقدراتها والتي تمثل مهمة أولية للإدارة في مجال تعظيم القيمة خلال الانتشار الأمثل لمحتوى الموارد والمقدرات... الخ (Grant,1996)، أن الانتشار أو الحشد هذا يتضمن موارد وقدرات تعطي توجه أساسي لإستراتيجية الشركة وهي مصدر أولي لأرباح الشركة (Grant,1991).

وبالانقياد لمشكلات المعلومات فإن هذا التطبيق لا يعمل على حل مشكلات المعلومات بواسطة تحديد أقل تكاليف مبادلة كلية، وبدلاً من ذلك، فإن الطريق للتعامل مع مشكلات المعلومات يمكن أن يكون اقتصاداً لمصدر الميزة التنافسية، لذا فإن موضوع صياغة الإستراتيجية ومشكلات المعلومات تعطي فرصاً إستراتيجية على وفق مقدرات وموارد المعلومات المحددة للمنظمة (Truijens,2001).